

تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط

محَمَّد عَزِيز شَمْس

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وأصحابه أجمعين .

أما بعد : فيسعدني أن أكون بين أيديكم وأتشرف بالحضور في هذا الملتقى العلمي الكبير الذي يحضره أساتذة فضلاء أجلاء ، نحن نبحت عن فكر الإمام الأشعري وراثته ، وبصفتي باحثاً في المخطوطات والكتب التي لم تُطبع حتى الآن ، وقابعاً في هذه المكتبات التي تحتوي على كثير من الكتب التي تنتظر الثور ، وبصفتي هندیّاً وأتجول في بلاد الهند ، كنتُ أتمنى أن أجد آثاراً جديدة لم تُكتشف بعد للإمام الأشعري ، ولكنني للأسف لم أجد كتاباً أو رسالة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وإنما وجدتُ نسخاً مهمّةً من بعض الكتب المنشورة .

وكذلك وجدتُ مخطوطات مهمّةً جدّاً لم يرجع لها الباحثون ، وبحثي هنا مُتعلّق بالتراث والمخطوطات ، والطبعات ، ونقدها ، وتصحيحها ، وتوثيق نسبة هذه الكتب للمؤلف ، وما أُثير حولها من الشكوك والرّد عليها ، وهذه كلها يمكن أن تطلّعوا عليها في البحث الأصلي .

لكن الأشياء التي أريد أن أركّز عليها - إن شاء الله - وأحاول أن أُلخص الكلام حولها ؛ فالوقت المحدد هذا بالنسبة لي كثير ، قيل لأحد العلماء : اختصر قصة يوسف عليه السلام ، فقال : « كان أب وعنده ولد ، فقد ثم أُوحي إليه ، وهذه هي قصة يوسف عليه السّلام » ، وهكذا لو قيل لي : اختصر البحث في دقائق لاختصرته ، وبالمناسبة ، أوّد أن أصحّح اسمي : اسمي هو « عَزِيز »

وليس «عزير»، ولكن أنا على منهج الإمام الخطابي الذي كان اسمه أحمد، ودائماً كانوا يكتبونه خند، حتى في كتب التراجم تجده في التراجم الأحمديّة، وهذا يعني أنّه قَبِلَ بالأمر الواقع، وسَلِمَ بالأمر السائغ، وارْتَضَى ما فُرِضَ عليه، وأنا كذلك ارتضيت ما ارتضاه الخطابي، وأقبل أن يكون اسمي عزير أو عزّير، واسمي بالإنجليزية: OZAIER وأشرع في المحاضرة فأقول:

لم يصل إلينا من مؤلفات الإمام الأشعريّ التي تُقارب المئة إلا ستة كتب هي: «الإبانة»، و«اللمع»، و«رسالة إلى أهل الثغر»، و«مقالات الإسلاميين»، و«الحث على البحث»، و«استحسان الخوض في علم الكلام»، و«مسألة الإيمان»؛ وتوجد منها مخطوطات مُتفاوتة في الجودة والصحة في مكتبات العالم، وطُبعت هذه الكتب طبعات عديدة. وقد شكّك بعض الباحثين في صحة نسبة بعضها إلى الإمام الأشعريّ.

والهدف من هذا البحث حصص هذه المخطوطات ودراسة موجزة عنها، ونقد الطبعات التي صدرت لها حتى الآن، وتحقيق صحة نسبة الكتب المذكورة إلى الإمام، وتقديم مقترحات حول نشرها بنشرة علميّة دقيقة لا تفتقر بمكانة الإمام الأشعريّ، وسأشير أيضاً إلى الخلط والاضطراب والتكرار عند بعض الباحثين في ذكر مؤلفات الإمام ومخطوطاتها، وأختم الكلام بذكر «مُجرّد مقالات الأشعريّ» لابن فورك، الذي يحوي نصوصاً مهمّة من كتبه المفقودة.

لقد ذكر ابن عسّاكر في «تبين كذب المفترّي» (ص ١٢٨-١٣٦) قائماً طويلاً من مؤلفات الإمام الأشعريّ نقلاً عن كتابه «العمد في الرؤية» الذي ألفه سنة ٣٢٠هـ، وأضاف إليها ما زاد ابن فورك، ثم استندرك عليهما بعض الكتب التي أطلع عليها ابن عسّاكر بنفسه، ونقل عن بعض العلماء أنّه عدّها أكثر من مائتين وثلاث مئة مُصنّف.

ولم يبقَ لنا من هذه المؤلفات الكثيرة إلا عناوينها التي بلغت ٩٨ عنواناً، وقد كان المستشرق بروكلمان ذكّر في كتابه «تاريخ الأدب العربي» (٤: ٣٩، ٤٠) سبعة عناوين، منها: «قول جملة أصحاب الحديث وأهل الشئ في الاعتقاد»، و«كتاب الإمام»، والواقع أنّ الأول عبارة عن فصل من كتاب «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٩٠-٢٩٧)، و«كتاب الإمام» صوابه: كتاب الإيمان أو مسألة الإيمان.

أما من كين فقد ذكر في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٠: ٣٩٠) أحد عشر عنواناً، منها: «تفسير القرآن»، و«العمد في الرؤية» للذات اقتبس منها ابن عسّاكر في كتابه، وتكرّر عنده ذكر ثلاثة كتب، ووهم في الحديث عن «مُجرّد مقالات الأشعريّ» لابن فورك، فظنّ أنّه مختصر «مقالات الإسلاميين». وفي «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣: ٢٠٠٨-٢٠٠٩) (طبعة تركيا) ذكر ثلاثة عشر عنواناً من عناوين مؤلفات الأشعريّ، منها: «أحوال الآخرة» وليس للإمام الأشعريّ، و«أحوال مذهب الإمام أبي الحسن الأشعريّ»، وهو نسخة من «تبين كذب المفترّي» لابن عسّاكر، و«الدرة الفريدة في شرح العقيدة» وهو لأحد الأشاعرة المتأخرين، وتكرّر فيه ذكر «الحث على البحث» بثلاثة عناوين. كما ذكر فيه «عقيدة أبي الحسن الأشعريّ» على أنّها مؤلّف مُستقلّ، والواقع أنّها قسم من «مقالات الإسلاميين» كما سبق.

هذه بعض المراجع والفهارس التي ترجع إليها الباحثون لمعرفة ما وصل إلينا من التراث، وقد تسربت هذه الأخطاء إلى الدراسات والبحوث التي صدرت فيما بعد، ولا حاجة إلى استعراضها وتبنيها، فكلّها عالة على المراجع السابقة. ولنقتصر الكلام على الكتب التي وصلتنا، ونحقّق الكلام حول صحة نسبتها إلى الإمام الأشعريّ.

١) الإبانة عن أصول الديانة:

هذا الكتاب أشهرُ كُتُب الإمام الأشعريّ، فقد ذكره ابن عسّاكر في مواضع من كتابه «تبين كذب المقرّي»، فقال (ص ٢٨): «ومرّ وقت على كتابه المسمى بالإبانة عُرفَ مُرَضَّة من الجُلم والذمّة»، وقال فيه بعض أهل عصره ضمن قصيدة له (ص ١٧):

لَوْ لَمْ يُصَنَّفْ عُمرُهُ غير الإبانة واللُّمع
لَكُنِّي فَكَيْفَ وقد نَفَنَ في العلومِ بِمَا جَمَعَ

وذكر (ص ٣٨٩) «أنّه لم يزل كتاب الإبانة مُستصوباً عند أهل الديانة». واقبض نصّاً طويلاً من الفصلين الأوّلين في أوّله يزيّد على عشر صفحات (١٥٢-١٦٣)، وهو في «الإبانة» بنصّه (ص ١٢٠) من الطبعة المنيرة.

كلّ هذا يدلّ على أنّ ابن عسّاكر اطّلع على هذا الكتاب وعرفه، ولكنّ الغريب أنّنا لا نجد ذكره ضمن قائمة كُتُب الأشعريّ عنده، فإنّما أنّه سقط ذكره في النسخة التي طُبِعَ عنها «التبيين»، أو لم يُذكر لشهرته وعدم استقصاء جميع المصنفات عند ابن عسّاكر. ونجد عند التّذييم في «الفهرست» (ص ٢٧١ طبع مصر) كتاباً بعنوان «التبيين عن أصول الدّين» لم يرد ذكره عند ابن عسّاكر، ومن المُحتمل أن يكون هو نفسه «الإبانة عن أصول الديانة»، إذ التّشابه تام بين العنوانين.

وإن فُورِكَ لم يذكر «الإبانة» في «مُجرّد مقالات الأشعريّ»، ولكنّه نقل عنه في كتابه الآخر «مُجرّد مقالات ابن كُلاب» الذي لم يصل إلينا مع الأسف إلا نصوصٌ مُقتبسة منه في «نقض التأسيس» لابن تيميّة، وهذا يدفعُ نُوهُم بعض الثّلاس الذين يجعلون عدم ذِكر ابن فُورك لـ «الإبانة» في «المُجرّد» دليلاً على نفي نسبته عن الأشعريّ، والواقع أنّه لم يذكر فيه إلا

لثلاثين كتاباً من مؤلّفاته ولم يُنفِ غيرها.

وقد شكّك بعضُ الباحثين في صحّة النّصّ الوارد إلينا لكتاب «الإبانة» هل هو بعينه كما كتبه الأشعريّ؟ فيرى مكارثي في كتابه (ص ٢٣١-٢٣٢) أنّ ما وُغِدَ به المُؤلّف من إيراد حُجج أخرى لتأييد آرائه التي عبّر عنها وتلك التي لم يُعبّر عنها فصلاً فصلاً، لم يَفِ به في «الإبانة»، ولذا فليس من غير المُحتمل أن يكون فضّل العقيدة كلّهُ مُتحققاً، وضعه الأشعريّ أو أحد الأشاعرة المتأخرين فيما بعد، من أجل تأكيد الانتماء إلى الإمام أحمد بن حنبل، وبالتالي إلى الشّلف. وتابعه المستشرق أَلار في هذا التّشكيك.

وردّت عليه الأستاذة فَوَيْقَة حسين في مقدّمة تحقيقها (ص ٧١:١) بأنّ الأشعريّ وُفِّي وُغِدَه المذكور في الفصلين الأوّلين بالاحتجاج لما ذكره باتّاء في الفصول الثّالثة من الكتاب، عن «إثبات الرّؤية بالأبصار في الآخرة»، وعن أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وعن الاستواء على العرش، وعن الوخه والعينين والبصر واليدين، وعن إثبات علّم الله وقُدْرته وجميع صفاته، وعذاب القبر والشفاعة وغيرها. فهذه الفصول تتضمّن بعض دحض آراء الخصوم بإثبات آراء أهل الشّيعة التي تقوم على أصول الشّلف وتوضيحها، وهذا ما يعدّ تفصيلاً لجُملة القول الواردة في الفصل الثّاني. وبهذا تسقط الحُجّة فيما يتعلّق بالتّشكيك في بناء الكتاب، هذا التّشكيك الذي يترتّب عليه استبعادُ فصلٍ من فصوله، وهو الذي يؤكّد فيه انتماءه إلى الإمام أحمد.

ثمّ إنّ الفضل المُتعلّق باعتقاد أصحاب الحديث وأهل الشّيعة الموجود في كتاب «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٩٧-٢٩٨) الذي ذكر الأشعريّ في آخره موافقته لهم ومتابعته، لا شكّ في صحّة نسبته إليه، والذي يقرأ هذا الفضل والفضل الثّاني في «الإبانة» يجد بينهما تشابهاً كبيراً في المسائل والاحتجاج

لها، فكيف يصح التشكيك في أحدهما مع إثبات الآخر؟

ولاحظ مكارثي أيضاً الفرق بين «الإبانة» و«اللُّمع»، فاعتبر «الإبانة» كتاباً تقليدياً، وأن «اللُّمع» كتابٌ تَخَلَّصَ فيه الأشعرِيُّ من الأُجاء التقليدي، ثم ذكر أن الأشعرِيَّ كتب «الإبانة» لمصالحة الحنابلة، إمّا مباشرة بعد رجوعه عن الاعتزال، أو قبل وفاته بقليل.

والواقع أن «الإبانة» لا تختلف عن «اللُّمع» في المسائل، ونجد فيها الأدلة عليها أيضاً بترتيب واحد تقريباً، بل إن الكلام في «الإبانة» أكثر تفرُّغاً وتُسَعُّباً للأدلة الثقلية والعقلية، و«الإبانة» هو الأصل في الرد على آراء الخصوم بالنسبة لكثير من المسائل الواردة في «اللُّمع» مثل مسألة الزوْرة، وعلم الله، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق وغيرها، وإذا كان «اللُّمع» يُرى في شيء، ففي بعض البراهين العقلية التي تعتمد على مفاهيم دينية.

وقد ثار الجدل حول تاريخ تأليف الكتّابين، فقدّم البعض «الإبانة» على اعتبار أنه يمثل مرحلة غير ناضجة لموقف صاحبه الذي كان مُعتزلاً، ويؤخّر «اللُّمع» على أنه يمثل ارتداد صاحبه إلى الاعتزال، والبعض الآخر يُقدّم «اللُّمع» على أنه يمثل مرحلة انتقالية بين الاعتزال والأسلوب التقليدي الشني ممثلاً في «الإبانة» الذي يؤخّرون تأليفه عن «اللُّمع»؛ وأرى أن منهج الأشعرِيَّ واحدٌ في الكتّابين وبقية الكتب التي ألّفها بعد خروجه عن الاعتزال، ولا نستطيع أن نُحدّد ترتيباً زمنياً لمؤلفاته التي وصلت إلينا، وكل ما يقال في هذا الباب ظنٌّ وتخمينٌ لا مكانة له في البحث العلمي المُقنعة على الأدلة المُقنعة.

والقراءة المتأنية لكتبه الموجودة تُرشّدنا إلى منهج مُوحّد سار عليه

الأشعرِيّ بعد توبته من الاعتزال، وأكّد ذلك ابن تيمية فذكر أنه لم يختلف في ذلك - أي إثبات الصفات الخبرية - كلامه في عامة كتبه كالموجز، والمفالات الكبير، والمقالات الصغير، و«الإبانة» وغير ذلك، ولكن طائفة من تواقفه ومن تخالفه يحكون له قولاً آخر، أو تقول: أظهر غير ما أبطن، وكبه تدل على بطلان هذين الظنّين «متهاج السنة» (٢: ٢٢٤). وقال: إنّه ذكر في «الإبانة» أنه يأتّم بقول الإمام أحمد، واحتجّ فيه بمقدمات سلّمها للمُعتزلة، فصارت المُعتزلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون: إنّه مُتناقض في ذلك، وكذلك سائر أهل الشنّة والحديث يقولون: إن هذا تناقض، وإن هذه بقية بقيت عليه من كلام المُعتزلة «متهاج السنة» (٢: ٢٢٨-٢٢٩).

وأرى أن ذكره للإمام أحمد، وانتماءه إليه أمر لا غرابة فيه، فإنّه لوقوفه في المحنة ودفاعه عن عقيدة أهل الشنّة أصبح إماماً لهم جميعاً، ينتسب إليه أهل الشنّة مع اختلاف المذاهب الفقهية، كما أن الأشعرِيَّ لردّه على المُعتزلة وسائر الفرق المُبتدعة ودفاعه عن منهج أهل الشنّة بالقلم واللسان والحجة والبرهان، أصبح إماماً لهم جميعاً. يقول أبو سهل الصمّوئليّ وأبو بكر الإسفاهيليّ: «أعاد الله تعالى هذا الدّين بعدما ذهب - يعني أكثره - بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعرِيَّ وأبي نُعيم الإسبراطيّ» «طبقات الشافعية للسبكي» (٣: ٣٥٠).

وقد كان كتاب «الإبانة» مُتمحداً عند أهل الشنّة جميعاً، فأكثروا النقل عنه والاقباس منه، فنقل عنه البيهقيّ في كتاب «الاعتقاد»، وكان المرجع الأساسي لابن درباس في رسالته في «الدّب عن الأشعرِيّ»، واعتمد عليه عبد الغنيّ التّابلسي في «وسائل التحقيق ورسائل التوفيق» (ص ٨٨٧-٨٨٨).

والقول عنه كثيرة في الكتب الأخرى، وكلّها موجودة حرفياً في النّص

المطبوع، وهذا يدل على أنَّ ادِّعاء التُّصرف في الكتاب بالزيادة والنقص والتحريف المُتعمَّد أمر يُضَعِّبُ إِبْتَاهَهُ. وما قاله الشيخ محمد زاهد الكُوَزَنِيُّ - رحمه الله - من أنَّها «مُضَحَّفَةٌ ومُحَرَّفَةٌ، تَلَاعَبَتْ بها الأيادي الأثيمة، فيجب طبعها من أصل وثيق» «التعليق على تبين كذب المفتري» (ص ٢٨) - إذا كان المقصود به الأخطاء المطبعية فهي واقعة في جميع النسخ المطبوعة، أمَّا التحريف المُتعمَّد والانتحال المقصود، فهذا ما استبعدناه، والنسخ المخطوطة التي وصلت إلينا منه كُلُّها تؤكد صِحَّة ما قلنا، والتي أعرف منها عشرًا في مكتبات العالم، واليكُم بيانها:

١ - أقدم نُسخة منها توجد في مكتبة روان كوشك بتركيا برقم (١٥١٠) (الورقة ١-٢٦). كتبت في محرم الحرام سنة ١٠٨٤ هـ، وعليها تملُّك سنة ١١٥٤ هـ، وهي ضمن مجموعة تحتوي على عدة كتب أوَّلها «الإبَّانة». وفيها بعض الأخطاء والأسقاط، وهي قليلة.

٢ - نُسخة دار الكتب المصرية برقم (١٠٧ عقائد تيمور) (٧٠ ورقة) كتبت في ذي الحجة سنة ١٣٠٧ هـ، وناسخها محمد سليمان الإجمعي، وفيها بعض الشُّقَط.

٣ - نُسخة أخرى بدار الكتب المصرية برقم (٣٧٧ عقائد تيمور) (٣٣ ورقة)، بخط عبد الرحمن الفارسي بن محمد سعيد في ربيع الأول سنة ١٣١٠ هـ، والشُّقَط فيها قليل، وهي سالمة من زيادات النُّسَخ وتحريفاتهم.

٤ - نسخة في الجامعة العثمانية بحيدر آباد (الهند) برقم (٥٠٣) (٧٧ ورقة) بخط مالِكها أحمد سعيد في أواخر القرن الثالث عشر تقديراً، خطًّا جيِّد لكن فيها سقط طويل في موضع، ومن عيوبها أنَّ النَّاسِخ يأتي إلى عبارات الأشعري غير الواضحة له، فيضوِّعُها بأسلوبه الخاص.

٥ - نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٣٨١٢) (٣٢ ورقة) بعنوان (الوحيد)، وهي نسخة فيها زيادات من النَّاسِخ تحتاج إلى مراجعة دقيقة، فهي تخالف بَقِيَّة النَّسَخ وتخالف منهج الأشعري في الكتاب، ولم يعرف تاريخ نسخها، ولكنها نسخة متأخرة.

٦ - نسخة في مكتبة الأزهر برقم (٩٠٤ مجاميع) (الورقة ٧-٧٤) كُتِبَتْ في ربيع الأول سنة ١٣٠٨ هـ، وفي أولها «رسالة ابن درباس في الذُّب عن الأشعري». وهي نسخة بقلم معتمد، وتشبه النسختين الأولى والثانية.

٧ - نُسخة أخرى في مكتبة الأزهر برقم (٤٩٣٤) (الورقة ٨-٩٥)، كتبت أيضًا سنة ١٣٠٨ هـ، وفي أولها «رسالة ابن درباس» المذكورة. وهي مثل النسخة السابقة.

٨ - نُسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٦٨٢٩) (٤٤ ورقة)، كُتِبَتْ سنة ١٣١٥ هـ. وهي نسخة متأخرة.

٩ - نُسخة مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، وهي منشوخة عن نسخة مكتبة الإسكندرية، وفيها زيادات أيضًا ليست من الأصل.

١٠ - نُسخة في المدينة كما في مجلة المجمع العلمي العربي ١٨١٢. ولا أعرف عن هذه النسخة شيئًا.

أما طبعات «الإبَّانة»، فأولًاها تلك التي صدرت عن حيدر آباد (الهند) سنة ١٣٢١ هـ، وفيها أخطاء مطبعية، ولعلَّ الأصل الذي اعتمدت عليه عند النشر هو الذي بالجامعة العثمانية بحيدر آباد. ثم طُبعت بإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ، وكان الاعتماد فيها على الطبعة الأولى وعلى نسخة أخرى أُشير إليها في الهوامش لا نعرف عنها شيئًا. ثم أعيد طبعها مرارًا

بالاعتماد على الطبعة المنيرة في مصر سنة ١٣٧٧ هـ، ١٣٨٥ هـ وغيرها.

وجاءت فؤيقه حسين محمود فحققت الكتاب بالاعتماد على أربع نسخ خطية، ونشرته دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م. وهذه الطبعات على ما يذلت المحققة من جهد - تضييع فيها الأخطاء المطبعية وأخطاء في قراءة النسخ، وقد جعلت المحققة نسخة بلدية الإسكندرية هي الأصل، مع أنها تنفرد بزيادات لا توجد في بقية النسخ، وهي مدموسة في الأصل، وقد تثبتت لذلك المحققة، وشككت فيها ودعت إلى المراجعة الدقيقة لمحتوياتها، ولكنها مع ذلك جعلتها أصلاً، فأفقدت بذلك الثقة في صحة النص المطبوع وسلامته من الزيادة والتخريف. ومن أمثلة ذلك ما ورد في ذكر الاستواء على العرش، وتأويل اليد بالقدرة وغير ذلك، والزيادة المنقولة في الموضوع الأول منقولة بنصها من كتاب «الأربعين» للغزالي. ويمكن مقابلة هذه المواضع في الطبقات والمخطوطات الأخرى لمعرفة حقيقة الأمر.

وفائدة هذه الطبعة في مقدمتها التي استوفت المحققة فيها الكلام عن الإمام الأشعري ومنهجه، وذكرت مؤلفاته وعرفت بها، وزدّت على المستشرقين وغيرهم ممن يشككون في صحة نسبتها إلى الأشعري. ومن الغريب أن يأتي أحد الباحثين (وهو إبراهيم الفيومي) فيقول كل ما يتعلّق بالكاتب والمؤلفات وغيرها عن هذه المقدمة، وينسبها لنفسه في الكتاب الذي نشره عن الإمام الأشعري.

وهناك طبعة للكتاب صدرت عن دار البيان بدمشق وبيروت، بتحقيق الأستاذ بشير عيون، وقد أخرج الكتاب بالاعتماد على النسخ المطبوعة، وقام بتخريج الأحاديث تخريجاً مختصراً، وعلّق عليه بعض التعليقات، ووقعت فيها أخطاء وزيادات وأسقاط تخلّل بالمعنى والسياق.

وحقّق الأستاذ عيّاس صباغ هذا الكتاب بالاعتماد على النسخة الموجودة بالجامعة الأمريكية ببيروت، وهي التي فيها زيادات كثيرة ليست من الأصل، كما يقرّر المحقّق زيادات على النصّ لا حاجة إليها. وسقطت منها في بعض المواضع عدة أسطر. وقد صدرت هذه الطبعة عن دار النفائس ببيروت. وطبعت دار الإبانة بالقاهرة هذا الكتاب بتحقيق محمد بن علي بن ربحان، وذكر على غلافه أنّه اعتمد في تحقيقه على خمس نسخ خطية ولكنه لم يذكر فرقاً واحداً بين النسخ، فكيف استجاز لنفسه أن يُسمي عمله تحقيقاً؟ ولم يرجع في تعليقاته إلى المصادر الأولى، بل اقتصر على نقل أقوال بعض العلماء المعاصرين. وأطال إطالة مُملّة في هذه التعليقات، فقد علّق على عشر صفحات أولى من الكتاب بـ ٩٥٧ صفحة، وبقيّة الكتاب التي تحتوي على التفاصيل أوردتها في ١٠٠ صفحة.

إلى جانب هذه الطبقات هناك طبعات أخرى من الكتاب صدرت من المدينة المنورة سنة ١٣٩٥ هـ، ١٤٠٩ هـ، والرياض سنة ١٤٠٠ هـ، بيروت سنة ١٤٠٥ هـ، وغيرها، دون الاعتماد على المخطوطات.

وقد حقّقه الطالب صالح بن مُقبِل العصيمي لئيل درجة الدكتوراه، وقدم الرسالة إلى إحدى الجامعات، ومنهجه في التحقيق يتلخّص في المقابلة بين نسّ نسخ وإثبات الفروق بينها، وتخريج الأحاديث والآثار تخريجاً مطوّلاً، وترجمة الأعلام، وكتابة الحواشي والتعليقات على جميع المسائل العقديّة، وضع الفهارس اللازمة لمحتويات الكتاب. ويؤخذ على الطالب أنّه لم يُثبت الفروق بين النسخ بدقّة، ولم يستطع قراءة كثير من الكلمات قراءة سليمة، ولم يُقَمِّ بعضُ النصّ وإخراجه كما ينبغي، وكان لجُلِّهم في التخريج والتعليق والشرح بما يفيد وما لا يفيد، ولم يُنشر الكتاب بتحقيقه حتى الآن،

٣) رسالة إلى أهل النجر:

ذكرها ابن عسّاكر (ص ١٣٦) بعنوان « جواب مسائل كتب بها إلى أهل النجر في تبين ما سأله عنه من مذهب أهل الحق »، وقد شكك المستشرق آلار في صحة نسبتها إلى الأشعري بحجة أنه ورد فيها إشارة إلى تاريخ سنة ٢٦٧ هـ، ثم عدم ورود إشارة فيها إلى آراء المعتزلة، ثم الشك في تقرير الموقف للقول بأن القرآن قديم غير مخلوق، وينتهي إلى أنه بالرغم من هذه الشكوك فإنه يميل إلى القول بصحة نسبتها إلى الأشعري، ويُفسر التاريخ المذكور بأنه ربما ورد مُحرفاً وصوابه ٢٩٧، وحيث يكون بعض الخلافات المذهبية بين الرسالة وبين «اللمع» مرجعه إلى كون الرسالة كتبها الأشعري قبل تركه لمذهب المعتزلة بوقت قليل كان فيه قريباً من مذهب أهل السنة دون أن يقطع صلته نهائياً مع أساتذته المعتزلة.

ويمكن الرّدّ على هذه الشبهة التي أثارها آلار بسهولة، فالكتاب يدلّ على أنه ألفه بعد توبته من الاعتزال، ففيه إثبات الصفات التي يُنكرها المعتزلة، وإثبات الشفاعة التي ينكرونها. أمّا عدم ذكر المعتزلة فالكتاب لم يؤلف من أجل الرّدّ عليهم، بل لتقرير أصول السلف التي أجمعوا عليها دون المناقشة والحجاج لها أو الرّدّ على مخالفيها، فقد وجّه هذه الرسالة إلى باب الأبواب جواباً لاستفسار جماعة من المسلمين هناك، وقد كانوا في حاجة إلى تقرير أصول العقيدة وبينائها وشرحها.

ومن الغريب أن يدّعي آلار أن الأشعري كان متحفظاً في القول بأن القرآن قديم، مع أنه صرح فيه وقال: « وكلاماً لم يزل به مُتَكَلِّمًا » والقرآن كلام الله فهو قديم، فمن أين جاءت هذه الشبهة؟

ولعله يراجع قبل دفعه إلى المطبعة، ويحذف كثيراً من تعليقاته، ويُستطع الكلام المكثّر المعروف من مقدّمة تحقيقه، ويقتصر على الضروري المفيد منه، ويُصلح من أسلوبه ولغته في كثير من مواضعه من مقدّمته وتعليقاته.

٢) اللمع في الرّدّ على أهل الزيغ والبدع:

ذكره ابن عسّاكر بهذا العنوان (ص ١٣٠)، واقتبس منه ابن فورك في «مجرد مقالات الأشعري» (ص ٢٦٧)، والنصّ المُقتبس منه موجود في «اللمع» (ص ٢٩ طبع عشرة غرابه). وعلى هذا، فلا شك في صحة نسبة إلى الأشعري. والأصل الوحيد لهذا الكتاب يوجد في مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت برقم (AS 297.3) (في ١١٧ صفحة)، وهو مخطوط قديم لعله كُتب في القرن السادس الهجري، وعن هذا الأصل نسخت نسخة حديثة، وهي موجودة في المتحف البريطاني برقم ٣٠٩٤ OR في ٧٣ ورقة.

وقد نشره مكاري في بيروت سنة ١٩٥٣م بالاعتماد على الأصل المذكور، وهي طبع لا تخلو من أخطاء في القراءة، وقد يُصحّحها بالاجتهاد فيبعد الشُّبهة، ويقي كلمات كثيرة كما هي في الأصل وهي غير مفهومة. ومن أجل ذلك أعاد تحقيقه خثوذة غرابه ونشره في القاهرة سنة ١٩٥٥م. وقد اجتهد في قراءة النصّ وحاول تصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها مكاري، ولكنه أضاف على النصّ في مواضع عديدة كلمات لا ضرورة لها، وقد يُغيّر ما في الأصل بالاعتماد على النسخة الحديثة، ويكون الضّواب ما في الأصل، ولا داعي لتغييره ومع هذا فنشرته أفضل من نشره مكاري، وأن كانت في حاجة إلى ضبط وتدقيق أكثر، وتأمل في مواضع كثيرة للوصول إلى الضّواب.

توجد من هذه الرسالة (١٠/٥١٠) (الورقة ١٨٨-١٩٨) كتبت سنة ١٠٨٤ هـ. والثانية في مكتبة الجامعة العثمانية بحيدر آباد الهند برقم ٢٩٧ و٤١ (٤٠ ورقة). كُتبت بخط حديث في القرن الثالث عشر، واسم الناسخ أحمد سعيد. وعنوان الرسالة في هذه النسخة (الأصول الكبير).

وقد طُبعت هذه الرسالة عدة طبعات: الأولى بتحقيق قوام الدين في مجموعة كلية الإلهيات، المجلد ٧، ٨ سنة ١٩٢٨ م، وهذه الطبعة لم أطلع عليها. والثانية بتحقيق محمد السيد الجليّند بعنوان (أصول أهل السنة والجماعة المُسمّاة رسالة أهل الثغر)، طُبعت في القاهرة سنة ١٩٨٧ م، وكلتاها اعتمدت نسخة روان كوشك فقط.

ثم حقّقها عبد الله شاكر البتّهواي، ونشرتها مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م؛ وقد اعتمد فيها على النسخين، وجعل الثانية أصلاً لوضوح خطّها وسهولة قراءته، وقلة الأخطاء الواقعة فيها، ويقول المحقق: «يبدو أن ناسخها وقَفَّ على أصل جيد مُصحَّح».

ويؤخَذ على طبعة محمد السيد الجليّند أنَّ فيها أخطاءً كثيرة في القراءة، وتغيّر الأصل في مواضع بخيطة أنَّ العبارة ليست سليمة، ويدّعي المحقّق أنَّ هذا المخطوط يُطبع لأول مرّة، وكأنّه لم يُطْلَع على النشرة السابقة أو تجاهلها.

أما طبعة المدينة فإن فيها تعلّقات كثيرة وشروحات وتخريجات مطوّلة على الثغر هو في غنى عنها، ولكن هكذا الرّسائل الجامعية في بعض الجامعات. ولا تزال هذه الرسالة بحاجة إلى الضبط والتدقيق والإخراج اللائق بها. ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن تيمية اقتبس معظم هذه الرسالة في «درء تعارض العقل والنقل» (١٧٦/٧-٢١٩) ومواضع أخرى منه.

(٤) مقالات الإسلاميين:

ذكره ابن عسّاكر (ص١٣٠-١٣١) نقلاً عن الأشعري: «وألفت كتاباً في مقالات المسلمين يستوعب جميع اختلافهم ومقالاتهم»، والكتاب الذي بين أيدينا ينطبق عليه هذا الوصف. وقد نقل عنه ابن فورك في «مُجرّد مقالات الأشعري» (ص٢١٣) وسماه كتاب «المقالات».

وجميع النسخ الخطيّة التي وصلت إلينا منه تحمل عنوان «مقالات الإسلاميين»، وذكره بعنوان «مقالات المسلمين» لا ضير فيه، وربما تكون كلمة «الإسلاميين» مقصودها عند المؤلّف كل من انتسب إلى الإسلام، ولو كان عنده يدعة مُغلّظة أو مُكفّرة.

ومن الغريب دعوة الأستاذ عبد الرحمن بدوي إلى تغيير عنوان الكتاب إلى «مقالات المسلمين» مهما جاء في المخطوطات، وهو يُجيز لنفسه أنَّ يُسمّي كتابه «مذاهب الإسلاميين»!!

ولم أجد من شكك في صحّة نسبته إلى الأشعري، ولكنّ بعض المستشرقين مثل اشتروطن وألار انتقدوا ترتيب الكتاب بهذا الشكل، حيث قسّمه المؤلّف إلى قسمين: الأول (ص٢٩٨-٢٩٩) يتناول جليل الكلام ومذاهب الفرق فيه، والثاني (ص٣٠١-٤٨٢) تناول مسائل في دقيق الكلام وآراء تختلف الفرق فيها. وعاد (ص٤٨٣-٦١١) إلى بعض ما تناوله في القسم الأول من جليل الكلام، وخلاصة القول أنَّ في ترتيب الكتاب اضطراباً أو سوء تنظيم، فبعضه بحسب ترتيب الفرق، وبعضه بحسب ترتيب المسائل، وفي القسم الأخير منه تكرار لما سبق.

والواقع أنَّنا لو رأينا الكتب المؤلفة إلى القرن الرابع في أي فن من الفنون

لا نجد في أبوابها وفصولها تقسيمًا منطقيًا كما نجد ذلك في مؤلفات القرن السادس أو ما بعده، فعندنا في النحو «كتاب سيبويه»، وفي الأصول «الرسالة» للإمام الشافعي، وفي العقيدة كتب «الشئنة»، وفي الفقه «المدونة» مثلاً، وفي الكلام «المغني» للقاضي عبد الجبار وغيرها لم يُؤلف على ترتيب منطقي. فمن غير المعقول أن يُطلب من الإمام الأشعري أن يُرتب كتابه ويُهذبه على طريقة المتأخرين.

وقد أغرب المستشرق أَلار فظن أن الكتاب المطبوع في الحقيقة نثر ثلاثة كتب مختلفة مُتباينة هي: «المقالات»، و«كتاب في دقيق الكلام»، و«كتاب في الأسماء والصفات». وقد ناقشه عبد الرحمن بدوي في كتابه «مذاهب الإسلاميين» (ص ٥٢٦-٥٢٧)، ودلّل على سَخَف هذا الرأي.

وتوجد من هذا الكتاب خمس نسخ خطية في مكتبات العالم، أقدمها النسخة الهندية الموجودة في حيدر آباد، وكتبت في القرن السادس، وقد وصف جميع هذه النسخ المستشرق الطيّب الذّكر «هلموت رتر» فأثارتها عن الإطالة فيه، واعتمد عليها عند تحقيقه للكتاب الذي طُبِع في إستانبول سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ م، وهي طبعة نقدية ممتازة، مع فهرس وافية، وتعليقات دقيقة تبين مواضع الاقتباس من الكتاب في المصادر اللاحقة، وتوثق المعلومات الواردة في النص.

وقد صدر الكتاب أيضًا بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٥٠-١٩٥١ م دون ذكر النسخ التي اعتمد عليها، وقد اعتمد على طبعة رتر، وعلّق عليها تعليقات وشروحا، وصحّح بعض الأخطاء والتحريفات في الطبعة السابقة، ولم يهتم بذكر الفروق بين النسخ، وهذا منهجه في جميع الكتب التي قام بنشرها وتوفيرها للقراء، ولو أنه ذكر فضل

النشرة السابقة واعترف للمستشرق جهده لكان بمنجاة من التّهم.

ومما يجدر بالذكر أن الفصل المتعلّق باعتقاد أصحاب الحديث وأهل السنة في الكتاب (ص ٢٩٠-٢٩٧) قد أُفرد في عدّة مخطوطات، فمنها نسخة في دار الكتب المصرية (٧٧ مجاميع) (الورقة ٥٨٠٧)، وثانية في الأزهر (مجموع ٥١١) (الورقة ٦٢-٦٧). وقد اقتبس أجزاء من هذا الفصل عدد من المؤلفين، منهم ابن تيّبة وابن القيم والدّهبي وغيرهم في مؤلفاتهم، واستدلوا بها على أن الأشعري على منهج أهل الحديث في الاعتقاد، فإنه قد صرح في آخرها (ص ٢٩٧) بأن «هذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب».

٥) الحث على البحث :

ذكره ابن عسّاكر بهذا العنوان (ص ١٣٦)، وضعّه أبو القاسم النيسابوري الأصبهاني المتوفى ٥١٢ هـ في كتابه «الغنية في الكلام» (مخطوطة أحمد الثالث ١٩١٦ م) (الورقة ٩-١١)، وبهذا تتأكد صحّة نسبه إلى الإمام الأشعري، فإنّ أبا القاسم من قُدماء الأشاعرة.

وقد شكّك بعض الباحثين - مثل عبد الرحمن بدوي وفوقية حسين - في صحة نسبه إلى الأشعري، فإنّ أسلوبه في نظره يختلف عن أسلوب الأشعري في بقية كتبه، ولأنّ مشكلة البحث في علم الكلام، أو الإمساك عنه مشكلة متأخرة عن عصر الأشعري.

وزاد بعضهم أن هذه الرسالة التي نُشرت بعنوان «استحسان الخوض في علم الكلام» لا ذكر لها في مؤلفاته، ولهذا فهي ليست له، بل لأشعري متأخّر. ولم يذكر بروكلمان لها مخطوطًا.

أقول : لقد ظهرت أخيراً عدة نُسخ من هذه الرسالة ، منها نسخة مكتبة برلين برقم (٢١٦٢) (الورقة ٦٤) ، وقد كُتبت سنة ٨٧٤هـ . ونسخة أخرى بمكتبة فيض الله بتركيا برقم (٢/٢١٦١) (الورقة ٤٩ - ٥٢) كُتبت سنة ١٠٦٣هـ . وثالثة ضمن كتاب « الغنية في الكلام » الذي سبقت الإشارة إليه . والنص الموجود في « الغنية » يدل على أنَّ « استحسان الخوض في علم الكلام » هو المسمى به « الحث على البحث » ، وعلى هذا قول من يقول إنه لا ذكر له بين مؤلفاته لم يبق له أي وزن في البحث العلمي .

أما ادعاء أنَّ مشكلة الخوض في علم الكلام مُشكلة مُتأخرة فليس صحيحاً ، فقد كان الأشعريُّ من أئمة المُتكلِّمين . قضى حياته كلها في البحث والجدل ، والمناظرة مع المُبتدعة والمُعترلة والزنادقة ، وكان في حياته بل قبله بقرن أو أكثر من يُدعى الخوض في علم الكلام ولا يحبُّ التوغل فيه ، وأقوال الإمام الشافعي وأبي يوسف وغيرهما من أئمة القرن الثاني معروفة في ذمِّ الكلام وأهله . وقد كان أهل الشنَّة قبل الأشعريِّ وابن كُلاب لا يحبون الكلام والمنهج الكلامي لإثبات العقائد ، كما تدلُّ عليه الكتب المؤلفة في الشنَّة إلى نهاية القرن الثالث ، وجاء الأشعريُّ فاستخدم الأسلوب العقائدي والمنهج الكلامي لإثبات عقائد أهل الشنَّة والردُّ على المُخالفين ، وكان من الطبيعي أن لا يُعجب كثيراً من أصحاب الأثر هذا المنهج ، وينقدوا الكلام والمتكلمين ، فيدافع الأشعريُّ عن منهجه ويدلُّ على ذلك . وهذا ما تجده في هذه الرسالة .

وأسلوبها ليس مخالفاً لأسلوب الأشعريِّ ، فأغلب كتبه التي لم تصل إلينا في الردُّ على المُخالفين ألفها بهذا الأسلوب ، كما تدلُّ عليه النصوص المقبسة منها في « مُجرد مقالات الأشعري » وغيره . ولذا لا يصح التشكيك

في صحة نسبة هذه الرسالة إليه . وقد طبعت هذه الرسالة بعنوان « استحسان الخوض في علم الكلام » لأول مرة في حيد آباد (الهند) سنة ١٣٢٣هـ . وطُبعت طبعة ثانية فيها سنة ١٣٤٤هـ . وعن هذه الطبعة الثانية أعاد طبعها مكاري ضمن نشرته لكتاب « اللمع » في بيروت سنة ١٩٥٣م (١٣٧٢هـ) ، ثم جاء فرانك فحقَّقها بالاعتماد على نُسختي برلين ، وفض الله ، وطبعة حيدر آباد ، بالإضافة إلى النصِّ المُقتبس منها في « الغنية » . ونشرها بعنوان « الحث على البحث » ، في مجلة معهد الدومنيكان للدراسات الشرقيَّة (المجلد ١٨ ص ١٣٥-١٥٢) سنة ١٩٨٨م . وهذا ثاني كتاب يُنشر نشرة علمية دقيقة بعد « مقالات الإسلاميين » .

٦ مسألة الإيمان :

ذكرها ابن عسَّاكر (١٣٦) فقال : « رسالة في الإيمان وهل يُطلق عليه اسمُ الخلق » . ولعلَّها الرسالة الوحيدة التي تناقلها المُحدِّثون فيما بينهم ورَوَّوها بأسانيدهم إلى مؤلفها الإمام ، فقد وردَ ذكرها في « المعجم المفهرس » للحافظ ابن حجر (٥٠٨) ، الذي رَوَّاه بالإسناد إلى الأشعريِّ ، وتوجد نسخة قديمة منه كُتبت في القرن الثامن في مكتبة تشستر بيتي برقم (٥/٣٨٥٤) (الورقة ٥٠-٥٢) ، وثلاث نُسخ في دار الكتب المصرية تحت أرقام ٢ (مجاميع) ١٨٨٠ ، و ٢٦ (مجاميع) ١٧-١٨ ، و ٦٠٨ (مجاميع) (ق ٢٠٣-٢٠٤) . أما النسخة التي في دار الكتب (كلام ١١٤٥ ٣) الورقة ١٦-١٨ ، فليست من هذه الرسالة ، بل هي نسخة من رسالة الحسن البصريِّ . وقد وهم سركين تبعاً لفهرس دار الكتب (الثاني) ١٨٣/١ ونُبِّهت على هذا الوهم الأستاذ فوقية حسين في مقدمة تحقيقها للإبانة (ص ٨٦) .

وقد نشرها المستشرق سبيتا سنة ١٨٧٦ م ضمن كتابه عن الإمام الأشعري باللغة الألمانية (ص ١٣٨-١٤٠) بالاعتماد على نسخة درب الجمار، ولعلها التي توجد الآن في دار الكتب. وفي هذه النشرة بعض الأخطاء كما ظهر لي بمقابلتها على مخطوطة تشستر بيتي التي هي برواية قُطْب الدِّين البُزْجَنِي إلى المؤلف. ويجب إعادة تحقيقها بالاعتماد على هذه النسخة المُستندة الثَّابتة والنسخ الأخرى المذكورة.

مُجَرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري :

إلى جانب الكتب المُستقلة التي سَبَقَ البحث عنها نجد مُجَرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري من أهم ما يصل إلينا من تراث هذا الإمام، وقد نقل فيه ابن فُورْكَ آراء الأشعري في موضوعات كثيرة بالاعتماد على ثلاثين كتابًا من مؤلفاته، لم يصل إلينا منها إلا «اللمع» و«المقالات»، والبقيّة في عداد المفقود. وبذلك يكسب هذا الكتاب أهمية خاصة لدراسة آراء الإمام. وقد نُشِرَت المستشرق دانيال جيماريه عن دار المشرق بيروت سنة ١٩٨٢ م، وأخرجه إخراجًا جيدًا بالاعتماد على الأصل الوحيد منه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (توحيد ٢٥٣).

وكان منهج ابن فُورْكَ فيه أنّه يَذكر نُصوص كلام الأشعري في كتبه، وما لا يوجد منصوصًا له ذكر فيه ما يليق بأصوله وقواعده، وبين ما اختلف قوله فيه وما قُطِعَ به منهما وما لم يقطع بأحدهما (ص ٩)، وما وجد له معنى ما حكاه عنه أضافه إليه على أنّه معنى مذهبه، وقال في جميع ذلك: «لأنّه كان يقول كذا وكذا (ص ٣٣٩).

إذاً فالكتاب عبارة عن بيان مذهبه في موضوعات علم الكلام، وليس

مجموعة نصوص أو اقتباسات من كتبه التي ذكرها ابن فُورْكَ. ولعلّه لما رأى كتاب محمد بن مطرف الضَّيِّي الإسفَرَايَازِي في مُجَرَّد مقالات الأشعري أراد أن يتفقه، وبين حقيقة مذهب الأشعري في هذه القضايا، وذكر في فصلين (ص ٢٢-١٩، ٣٣٨-٣٢٤) بعض الأخطاء والأوهام التي وقع فيها الضي، والمُتَأَمِّل في دراسة هذا الكتاب وما ذكره الضي وعُقِبَ به عليه ابن فُورْكَ يتوصّل إلى أنّ الأشعري تختلف أقواله أحيانًا في بعض المسائل، وكان أصحابه وتلاميذه اختلفوا فيما بينهم في ترجيح بعضها على بعض منذ عهد مبكر، ولم يستقر المذهب إلا بعد وفاته بنحو قرن بجهود الباقلاني وابن فُورْكَ وأبي إسحاق الإسفَرَايَازِي، والشَّوَال الذي ينشأ هنا هو أنّه إذا حصل التَّعارض بين ما ذكره الأشعري في مؤلفاته التي وصلت إلينا، وبين ما في «المُجَرَّد» وكتب أعلام المذهب، فأيهما يُنسب إلى الإمام؟ هل صريح كلامه بناءً على أنّه الثَّابِت، أو ما استقر عليه المذهب بناءً على أنّه على أصوله وقواعده؟ أثرُ الإجابة عنه لأهل العلم والاجتهاد.

وفي الختام أدعو إلى الاهتمام بتراث هذا الإمام ونشره بالاعتماد على الأصول المخططة المتقنة، دون تزيّد أو تحريف أو خشو في التعليل، مع صنع فهرس موضوعي شامل لجميع مؤلفاته الموجودة ونصوص من كتبه المفقودة، كما أرجو من أمناء مكتبات المخطوطات في العالم والقائمين على فهرستها أن يُولُوا عنايةً خاصةً بالمخطوطات المجهولة العنوان والمؤلف، عسى أن يكتشفوا فيها شيئًا نادرًا من آثار هذا الإمام أو غيره من أعلام القرون الأولى.

وفقنا الله جميعًا لخدمة ديننا، وتراثنا، ولغتنا، إنّه سميع مجيب.

مركز الأهرل للثألف و الترجمه و النشر

الإمام أبو الحسن الأشعري

إمام أهل السنة والجماعة

(مختار و سطرطية إلهامية جامعّة)

أعمال الملتقى العالمى الخامس
للإطلة حشرى الأهرل الشرف
٢٤ - ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ
٨ - ١١ مايو ٢٠١٠ م

باغتناء و نصدير

فضيلة الإمام الأئمة

أحمد الطيب

شهر الأهرل

(1)